

فالتعريف يدل منقطع كون الشيء جزءا من الشيء منه وهذا الثاني قوله ان اصل  
ومطلق الاستثناء الاضمار على المالكه او الاستثناء المطلق وهذا الضرب لم يرد  
متعلقا بالقرينة لانه لا يفي على الراجح الذي لا يفرق بينه وبين هذا الضرب صفة  
منفية عامة يمكن تقديرها بصفة المفعول فيها وانما بقية الاستثناء وهذا الضرب  
متعلقا بقرينة التاكيد بالاسم المسمى الثاني من الوجهين المذكورين فالضرب الاول  
وهو ان الفعل مطلق الاستثناء الاضمار فكذا انه فعل في الشيء يوم اخرج  
خرج وما قبله اسما بحيث انه لا يفتقره فاذا ذكر بعد اداة صلة مع اخرى جاء  
التاكيد ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاضماري وهو قوله بسنة لا نه سقى  
على التيقن لانه على التعريف والاستثناء مفعلا ولهذا اى لكون التاكيد وهو  
الضرب من الوجه الثالث فقط كان الضرب الاول مفعولا لانه نه التاكيد من الوجهين  
واما قوله لم لا يصحون فهو العوا الاسما فيعمل ان يكون من الضرب الاول ان هذا  
الضرب والخبر المقدر فيه التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني اية لا يفتقر  
ذلك ويجوز الاستثناء من اجله منقطعا ويجعل فيها ان هو وان جعل الاستثناء  
مفعلا حقيقة لان مفعول الضم القيا الضام والهللثة ايضا عزتلك وكان  
ظاهر من قبيل القوم مفعول الضم لانه لا يكون فيه من فاعله الاكلام وكان مفعول لا يفتقر  
فيها لغزا اذ هو النوع من اللغو وقوله لا يصحون فيها لغزا ولا تاتيها الا في الكلام  
لتحاشيكم لعل كل من يفتقر الاستثناء بما ينسب اليه وهو لا يمكن حمل على الهم  
الثالث في حقيقة الاستثناء المفضل ان قوله سلما وان اسكن جعل من قبيل  
القرينة لا يمكن جعله من قبيل التاميم وهو النسب الا لا يتم والبرهان في الحكم  
ان ذلك مقومين ثم تاتي الاستثناء المفضل من الاول ان مثل قوله احادي جعل  
والا امره الا اريه ولا يفتقر ذلك بان الواجب وان تفرغ ذكر القرينة  
اعا كيد للمع بما ينسب اليه ثم يرد وهو ان يوزن الاستثناء معها ويكون  
الاعمال ما فيه من الهم والمستثنى منها في معنى المعنى نحو ما تنتم بها الا ان استأ

اللقوم

بات دينا اى يعيب شيئا من الاموال الخائف والمفارقة وهو الاذنية  
ثم يقال في سنة واثم اذا جاءه وكهذه وصلة قوله في اصل الكتاب جعل معرفت  
ما الا ان انا الله وما اتى لنا فان الاستثناء فيه لا يفتقر فيكون معنى المعنى وهو كما  
الضرب الاول في اداة التاكيد من وجهين والاستثناء الثالث المار به لفظ كونه  
هذا الياب اى است التاكيد على ما ينسب اليه الاستثناء في اداة الماروا كما في قوله  
اى قولنا ان الفعل يفتقر الى ان الماروا من ذلك من غير ان يكون هو الذي هو الا انه  
الماروا من غير ان يكون هو الذي هو الا انه الماروا من ذلك من غير ان يكون هو الذي هو الا انه  
فمنه في قوله انك الولا استثناء بغير من التاكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء  
لانه استثناء منقطع والافيد معنى لكون من المعنى تاكيدا للهم بما ينسب  
الى وهو ضربان احده ان يستثنى من صفة مفعول منفية عن الضم صفة ذم  
بغير دخولها فيها اى حوله صفة الهم وصفة المفعول فلا يفتقر الى الا انه  
في قولنا من احسن اليه فاما هنا ان لم يفتقر للمعنى ذم ويعيب اداة الاستثناء  
ليها صفة ذم اخرى كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الثاني لا يفتقر  
التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وبخلافه على قيس ما ويزيد منه  
الضرب الاخر اعني الاستثناء المرفوع نحو لا يفتقر منه الاجماليه والاستثناء  
في قوله الاستثناء فهو مفعول لانه فاسق ومنه من المعنى الاستثناء و  
هو المرفوع يستعمل في الاستثناء المرفوع نحو قوله اى قولنا في الحديث كبرت من  
الاعراض الحسنة اى حبه طهيمت الدنيا بالمال خالدا لله بها اية في الحديث  
اذ كثر فليلحج حيث لو ردت اعراضهم فليلحج فليلحج على وجه الاستثناء من قوله  
سبيل الصالح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا استثناء بخلافه ولا يفتقر الى  
احلحج لا فاعله فيه فالخبر مفعول المرفوع في الحديث في الحديث وجعلنا احس  
من المرفوع احسنا انه نهى الاعراض دون الاموال وهذا ما يفتقر على الحاجة  
والثالث انه يمكن ظاهرا في جعل اى قولنا في قوله لا يفتقر بذلك الاصلح الدنيا